S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/319
25 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

أتشرف بإبلاغ مجلس الأمن رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التعاون مع المحكمة الدولية، حسبما تقضي به قرارات المجلس ونظام المحكمة الأساسية ذاته. ومناسبة تقديم هذا التقرير هو تقاعس الجمهورية المذكورة عن تنفيذ أوامر القبض الصادرة بحق ثلاثة متهمين - هم مايل مركستش، وميروسلاف راديتش، وفيسلين سليفنشانين، وجميعهم موجودون في إقليمها، ومتهمون بقتل ٢٦٠ من المدنيين ورجال آخرين غير مسلحين في أعقاب سقوط مدينة فوكفار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وفي ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦ رأت دائرة المحاكمة الأولى في المحكمة الدولية أن "عدم التمكن من إعمال لائحة الاتهام راجع إلى رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التعاون مع المحكمة، ولذلك فإنها تعهد إلى رئيس المحكمة بإخطار مجلس الأمن بالأمر، وفقا للمادة ٦١ (هاء) من النظام الداخلي". وعليه، فإنني أتقدم إلى المجلس بهذا التقرير.

وينبغي النظر إلى رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التعاون مع المحكمة الدولية في إطاره الأوسع. فقد أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية في عام ١٩٩٣ كرد فعل على الجرائم المروعة التي كانت ترتكب في يوغوسلافيا السابقة على مرأى من العالم. وحيث جاء إنشاء المحكمة وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن جميع الدول الأعضاء ملزمة بمساعدة المحكمة، لا سيما بالامتثال لقراراتها. من هنا، فإن تعاون دول يوغوسلافيا السابقة، حتمي بصورة خاصة: فبدون هذا التعاون لن يمكن إحضار إلا قلة قليلة من المتهمين إلى لاهاي للمثول أمام المحكمة. وبالرغم من ذلك، لم تنفذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) حتى يومنا هذا أمر قبض واحد من الأوامر التي وجهت إليها.

وفي هذه القضية، قامت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) علاوة على عدم تسليم المتهمين، بامتداحهم وترقيتهم لقاء نفس الأفعال التي يتهمهم الادعاء بارتكابها بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، وخرقا جسيما لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وورد على لسان الادعاء في مرافعته النهائية في هذه القضية، أن هذه الجمهورية قامت ب:

250496 250496 96-10577

"... ترقية شخص أُتهم بأنه مجرم حرب [سليفنشانين] ومؤازرته والاستمرار في دفع راتبه، والإبقاء عليه ضمن كبار ضباط الجيش، بل أنها، إن صحت التقارير [...] أوكلت إليه مهمة تدريب طلاب المدرسة الحربية. أليس ذلك أوضح أشكال عدم الاحترام، بل الاحتقار، لالتزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة، وهي الالتزامات التي أعادت تأكيدها مؤخرا إبان انضمامها إلى اتفاقات دايتون؟". (طبق الأصل من محضر جلسة الاستماع المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، الصفحتان ٤٥ - ٤٦).

وقد أيدت دائرة المحاكمة جوهر هذه الملاحظات عندما أقرت لائحة الاتهام ضد المتهمين الثلاثة.

ومن واجبي، كرئيس للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى عدم امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لأوامر المحكمة كيما يتخذ المجلس بشأنها الرد الذي يراه مناسبا.

(توقيع) أنطونيو كاسيسي
الرئيس